

قياس وتحليل العلاقة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الجزائر

للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

Measuring and analyzing the relationship between banking reform and macro stability in Algeria for the period 2004-2020

أ.د. طالب حسين فارس الكريطي

سامرة عادل حمزة المطيري

taleb.h@uokerbala.edu.iq

samerah.a@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص:-

تناول البحث قياس وتحليل العلاقة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الجزائر، من خلال بحث العلاقة النظرية بين اصلاح القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، للوقوف على الاسس النظرية التي توفرها الادبيات الاقتصادية لهذه العلاقة، وامكانية توظيفها في تحليل مسار تطور تجارب الاصلاح المصرفي في الجزائر وتأثيرها على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، انطلاقاً من فرضية اساسية مفادها ان الاصلاح المصرفي ركيزة اساسية لاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الاصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل بيانات مؤشرات الاصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وتم استخدام منهجية ARDL لبيان نمط العلاقة المذكورة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي^(١)، وتوصل البحث الى استنتاجات اساسية ابرزها ان طبيعة علاقة التأثير بين متغيرات الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، هي احد اسس بناء سياسات الاصلاح المصرفي الفعالة في تطوير الجهاز المصرفي واثرها في النمو الاقتصادي، وعليه جاءت التوصية الابرز لمتخذ القرار بضرورة بناء سياسات الاصلاح المصرفي في اطار طبيعة تأثيرها على استقرار الاقتصاد الكلي وفق اتجاه العلاقة المثبتة تجريبياً.

(١) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور الاصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق)

١- باحثة

٢- تدريسي في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

Abstract:

The research dealt with measuring and analyzing the relationship between banking reform and macro stability in Algeria, by examining the theoretical relationship between banking sector reform and macro stability variables, to find out the theoretical foundations provided by the economic literature for this relationship, and the possibility of employing it in analyzing the course of development of banking reform experiences in Algeria and its impact on Macroeconomic stability variables, based on a basic hypothesis that banking reform is a fundamental pillar of economic stability, and that the success of banking reform policies positively affects the levels of macroeconomic stability variables. In the research sample countries during the period (2004-2020) The ARDL methodology was used to show the pattern of the aforementioned relationship between banking reform and macro stability, The research reached basic conclusions, most notably that the nature of the influence relationship between banking reform variables and macro stability variables is one of the foundations for building effective banking reform policies in developing the banking system and its impact on economic growth. On the stability of the macroeconomics according to the direction of the empirically proven relationship.

المقدمة:

يعد الإصلاح المصرفي من القضايا الجوهرية التي تشغل متخذي القرار الاقتصادي والباحثين، لما يمثله من ضرورة أساسية للإصلاح الاقتصادي المطلوب للتنمية والنمو، وإن العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي هي الإطار الذي يجري من خلاله تقييم فعالية سياسات الإصلاح ومدى تكاملها ونجاحها في تطوير النظام المصرفي ودرجة تلبيته لمتطلبات استقرار الاقتصاد الكلي، وبوصف أن الإصلاح المصرفي هو عملية واسعة وشاملة من التغيرات الجوهرية والضرورية التي تستهدف بنية النظام المصرفي لصالح مستويات أداء مقبولة ومتنامية لوظائفه الأساسية تتسق ومتطلبات التطور الاقتصادي المستهدف، فأن انعكاس هذه العملية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي يمثل المحصلة الأهم المعبرة عن درجة الاتساق المتحقق بين النظام المصرفي والنظام الاقتصادي ككل. وتظهر أهمية الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الكلي في الجزائر حيث انعكس بشكل واضح على مستويات الاستقرار الكلي من خلال تأثير مؤشرات الإصلاح المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، وتعد تجربة الإصلاح المصرفي في الجزائر عينة مناسبة لدراسة تأثير الإصلاح المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية ودور الإصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها في أوعية مصرفية لتمويل

المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تسهم في خلق فرص عمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث:

يعالج البحث المشكلة الآتية المتمثلة بمدى تعزيز الإصلاح المصرفي لاستقرار الاقتصاد الكلي؟ من خلال مسارات وقنوات انتقال عمليات الإصلاح في الجهاز المصرفي على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واتجاه وطبيعة هذا التأثير تمثلت بالجزائر، وكيف انعكست خصائص التطور في الجهاز المصرفي خلال مدة البحث على مسار العلاقة المدروسة بين متغيرات البحث.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الإصلاح المصرفي ركيزة اساسية للاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الإصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي خلال مدة البحث، وهناك اثار متباينة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الجزائر خلال مدة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى :-

- ١- التأطير النظري للإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي.
- ٢- دراسة وقياس العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الجزائر للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على اتباع الاسلوب الوصفي التحليلي والذي يعتمد على المنهج الاستقرائي، واستخدام الاسلوب القياسي، من خلال نموذج ARDL، الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة.

حدود البحث: وتتمثل بالآتي:-

- ١- الحدود الزمانية: (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠).
- ٢- الحدود المكانية: الاقتصاد الجزائري.

هيكلية البحث:

سعيًا لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول الاطار النظري للإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي، في حين تناول المبحث الثاني العلاقة بين الإصلاح المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي اما المبحث الثالث فقد تناول قياس وتحليل النماذج القياسية المقدرة في الاقتصاد الجزائري للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠

المبحث الاول: الاطار النظري للإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي

يناقش هذا المبحث مفهوم الإصلاح المصرفي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر اما المبحث الثاني تناول تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في حين تناول المبحث الثالث قياس العلاقة بين الإصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي وعلى النحو الاتي:-

اولاً: مفهوم الإصلاح المصرفي

فهو يشير الى (مجموعة العمليات الشاملة والمستمرة، التي تتضمن إعادة هيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في زيادة حجم الاقراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية)^(١)، وهناك مفهوم اخر للإصلاح المصرفي بأنه جزء من العمليات المالية التي تتمثل بالعمليات المصرفية والعمليات التأمينية والتي من شأنها المساعدة في العمليات الاستثمارية سواء أكانت قصيرة ام طويلة الاجل^(٢).

ثانياً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه (تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي)^(١). ومن رؤية اخرى يمكن تعريفه ايضاً بأنه عملية تهدف الى تحقيق مستويات عالية من التوظيف والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر، وهناك جانبان للاستقرار الاقتصادي، الاول قصير المدى يهدف الى التقليل من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، والآخر طويل الامد يهدف الى تجنب الركود والتضخم وتحقيق نمو متوازن لكل من عرض النقد والناتج الحقيقي^(٢).

المبحث الثاني:- العلاقة بين الإصلاح المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي

من المتعارف عليه اقتصادياً ان هناك علاقة ايجابية بين تطور وكفاءة النظام المصرفي والاستقرار الاقتصادي، حيث ان النظام المصرفي المتطور والمستقر هو الاساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال توجيه المدخرات من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز لتمويل مشاريع استثمارية منتجة من أجل خلق فرص عمل وزيادة الطاقة الانتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لذلك، فان وجود نظام مصرفي جيد الاداء هو شرط اساسي للوصول الى الاستقرار الاقتصادي الكلي لأنه يشكل المنصة التمويلية الرئيسية للأنشطة الاستثمارية^(٣).

إي انه كلما كان النظام المصرفي اكثر كفاءة، زادت امكانية توجيه الموارد النادرة للبلد الى الاستخدام الاكثر انتاجية لها، وعند حدوث ذلك يمكن أن يصل الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تحريك الاقتصاد نحو التخصيص الامثل لموارد القطاعين الحقيقي والمالي^(٤).

وتعد المؤسسات المصرفية بأنواعها (البنوك المركزية، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، البنوك الاسلامية، بنوك التمويل، البنوك الشاملة)، من اهم المؤسسات التي تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ويلعب النظام المصرفي دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عدة مجالات أهمها:

أولاً: دور الاصلاح المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي:-

بعد ان اصبح النظام المصرفي المتطور ركيزة اساسية للنمو الاقتصادي، تنبع اهمية هذا النظام من الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد، مثل: تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع، ومنح القروض، ومراقبة مدراء الاعمال (اصحاب المشاريع الذين يقترضون من المصارف)، وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية. ويعتبر تكوين رأس المال شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي، لذلك فانه في الانظمة المالية غير المتطورة للدول النامية، يعتبر تكوين رأس المال صعب التحقيق في فترة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن الماضي، معظم حكومات دول العالم مارست دوراً واضحاً بالتدخل في انظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل المتزايد في الاعمال المصرفية، مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة، وتوجيه الائتمان وغيرها. هذه السياسات سميت بسياسات الكبح المالي، الهدف الاساسي لهذا التدخل في الاعمال المصرفية من قبل الحكومة هو جعل النظام المالي والمصرفي ان يقوم بدوراً فعالاً في تمويل وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

وقد انتقدت هذه السياسات (الكبح المالي) من قبل العديد من الاقتصاديين مثل (Shaw, 1973) و (McKinnon, 1973)، والذين اعتبروا ان سياسات الكبح المالي والتدخل الحكومي في الاعمال المصرفية يؤدي الى ضعف النظام المصرفي والى تقليل الادخار والاستثمار وبالتالي تدهور النمو الاقتصادي^(١).

ومع ذلك، فإن بعض الاقتصاديين لديهم آراء متشككة حول الدور الحاسم الذي يلعبه النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي، اذا يجادل روبنسون (١٩٥٢) بأن التمويل المصرفي لا يمارس اي تأثير سببي على النمو وبدل من ذلك فإن تطوير النظام المصرفي يتبع النمو الاقتصادي

نتيجة لارتفاع الطلب على الخدمات المالية، وعندما ينمو الاقتصاد يظهر المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات المالية في السوق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية^(٢). على العكس من ذلك يجادل (Fitim & Artur, 2021) ان النظام المصرفي يعزز النمو الاقتصادي لان المدخرات تحفز الاستثمار والانتاج والعمالة ومن ثم توليد نمواً اقتصادياً مستداماً اكبر، وقد تساعد القروض والتسهيلات المصرفية على تعزيز الاقتصاد من خلال تأثيرها المباشر على الاستثمار، ويؤكد ان البلدان التي لديها معدل ادخار محلي مرتفع لا تعتمد على الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ثم نقل المخاطر الناتجة عن تقلب الاستثمار الاجنبي بشكل كبير^(٣). ويرى (Mohammed, 2017) ان القطاع المصرفي هو أحد ركائز بناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد والائتمان المصرفي، وهو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي والمصدر الداخلي الرئيسي لتمويل الاقتصاد الفلسطيني، ويرى أن خفض تكلفة الدين يساهم في توفير المزيد من التمويل المحلي، وتحسين سياستهم الائتمانية، حيث يهدف إلى تعزيزها. قدرات جمع الأموال والاستثمارات المحلية، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادية^(٤).

ثانياً: دور الاصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار:-

ان استقرار الاسعار يعني مواجهة التضخم وارتفاع الاسعار وكذلك مواجهة ومحاربة الركود الحاصل في المجتمع، والتضخم، وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهو ظاهرة خطيرة تؤثر على الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي وعدم الثقة والخوف من المستقبل إلى جانب الآثار الاجتماعية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي من التوزيع غير العادل للدخل والثروة^(٥).

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية هي اصدار النقود وكذلك الرقابة على المصارف التجارية، والتحكم بالمعروض النقدي من خلال الائتمان عن طريق قيامها بخلق نقود الودائع والتي تعتبر أهم انواع النقود في النظام المصرفي الحديث، ويمكن للبنك المركزي تأثيراً واضحاً على حجم الائتمان المصرفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الادوات الأساسية التي تؤثر في عرض النقد (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني) أما ان تكون هذه السياسية ائتمانية توسعية أو سياسية ائتمانية انكماشية^(٦).

ان ادوات السياسة النقدية اشد قسوة من السياسة المالية في محاربة التضخم، لان سحب السيولة عن طريق تدخل المصرف المركزي ستؤدي مباشرة الى تخفيض المعروض النقدي الذي بدوره سوف يؤدي الى رفع سعر الفائدة وتخفيض الطلب الاستثماري او حتى الطلب الاستهلاكي، اذا كان يعتمد على القروض مما يخفض الاسعار تدريجياً ويتوقف التضخم.

ان فاعلية السياسة المالية في زيادة الانفاق العام قد لا تعطي الاثر المطلوب، ورغم زيادة حجم الانفاق سوف ينخفض الطلب الاستثماري والاستهلاكي وتظهر الضغوط الركودية ويتراجع معدل التضخم. ولكن خلال الفترة القصيرة من ٦ اشهر حتى ثلاث سنوات يمكن ان يتراجع معدل التضخم واذ ما استمرت الدولة بنفس الاجراءات سوف يدخل الاقتصاد في مرحلة الركود الاقتصادي، لذلك يعتقد الاقتصاديون بان توقيت السياسة النقدية يجب ان يكون صحيحا ومحددا ولا يجوز اطلاق العنان للاتجاه الركودي اذا تراجع الاقتصاد عن معدلات التضخم وأخذ بالاستقرار فالسياسة النقدية هي التي تصنع الاستقرار من خلال: (١)

- ١- استقرار قيمة النقد ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار.
 - ٢- اختيار التوقيت الصحيح لتفعيل اجراءات السياسة النقدية.
 - ٣- تحقيق التوازن في الطلب على الاستثمار عبر سياسة اسعار فائدة مدروسة بعناية اي تراعي المستثمر والمدخر وتحقيق النمو الاقتصادي.
 - ٤- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على موجبات استخدام اي اجراء، بحيث يخدم النمو الاقتصادي والاستقرار في مستوى الاسعار
- سيؤثر حدوث التضخم على كافة المتغيرات الاقتصادية وكذلك يؤثر على الظروف الاجتماعية ويقسم المجتمع إلى طبقتين الفقراء والاغنياء وتزول الطبقة الوسطى، إذ يقوم التضخم بإعادة توزيع الدخل لصالح الاغنياء، ويزداد بالمقابل فقر الفقراء لانهم لا يحصلون الا على دخل محدودة، بينما اصحاب الاملاك والثروات تزداد قيمة ثرواتهم عندما ترتفع اسعارها.
- لقد اكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار، وفي حال التقلبات يجب معاملة الفقراء بأنصاف حتى لا يحصل الظلم الاجتماعي.

واستناداً إلى ذلك، فان السياسة النقدية هي اكثر السياسات ظلماً اجتماعياً اذ لم تتصف الفقراء بالإعانات او تحريك الاجور أو تجبر السياسة المالية على القيام بمثل هذه الاجراءات لأنصاف الفقراء^(٢).

ثالثاً: دور الاصلاح المصرفي في توازن ميزان المدفوعات:-

يعني توازن ميزان المدفوعات الحالة التي تتعادل في ظلها الايرادات التي تحصل عليها الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الداخل، مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الخارج، اي بمعنى تتعادل التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة^(٣).

يلعب النظام المصرفي دوراً مهماً في تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال العمل على رفع سعر الفائدة بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك الى داخل البلد واتباع نظام صرف اجنبي الذي يعمل على تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري اذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته^(٤).

ويكون هذا الميزان في صالح الدولة اذا كان ما يستلمه من العالم الخارجي أكثر مما يدفعه، مما يجعل الدولة تحافظ على ما هو موجود لديها من احتياطات من النقد الاجنبي، ويكون العكس اذا كان هذا الميزان في غير صالحها، اذ سيؤدي ذلك الى السحب من الاحتياطات النقدية والاجنبية او الاقتراض من الخارج مما يترتب اثار سلبية على قيمة العملة الوطنية، والسلطة النقدية تتدخل هنا لتقلص حجم الانفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية في محاولة للحد من استيراداتها وتشجيعها على استعادة اموالها المودعة في الخارج^(٥).

ويبرز دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي باستخدام ادوات السياسة النقدية لرفع سعر الفائدة او تقليل الاحتياطات النقدية لدى البنوك مما يقلل حجم الائتمان والطلب الكلي، وهو امر يؤدي الى انخفاض الاسعار في الداخل مما يدفع المنتجين الى تصدير سلعهم الى الخارج من جهة، وانخفاض اجمالي الطلب على السلع المستوردة كون اسعارها اعلى من اسعار السلع المحلية من جهة اخرى، والمحصلة النهائية هي زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات مما يخفض العجز في ميزان المدفوعات^(٦).

المبحث الثالث: قياس وتحليل النماذج القياسية المقدرة:-

في هذا المبحث سيتم تقدير وتحليل النماذج القياسية للعلاقة بين الاصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاس-تقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر ولمدة البحث المذكورة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) حيث تم إجراء تقدير قياسي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر GDP كمتغير تابع وإجمالي الودائع Dep وإجمالي الائتمان Cr والعمق المالي FD كمتغيرات مستقلة ولمدة البحث المذكورة سابقاً واخذ النموذج التوصيف الاتي:-

$$GDP=f(Dep, Cr, FD).....(1)$$

وقبل اجراء التقدير للنموذج المذكور لابد من:-

أ- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية.

ب- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل.

ج- جدول بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي.

د- فترة الابطاء المثلى. optimal Lag.

وعلى النحو الاتي:-

أ- اختبار ديكي - فولير للسلاسل الزمنية (ADF) جذر الوحدة (unit- root)

اتضح من اختبار الاستقرار ديكي- فولير الموسع ان الناتج المحلي الاجمالي GDP في الجزائر قد استقر عند اخذ الفرق الاول (بدون قاطع) وكذلك اجمالي الودائع (Dep) عند الفرق الاول لكن (بقاطع) بينما اجمالي الائتمان (Cr) والعمق المالي FD قد استقر عند المستوى (level) وعليه فان المنهجية المعتمدة في التحليل هي منهجية (ARDL).

جدول (١)

اختبار ديكي فولير ADF للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

عند المستوى level									
المتغير	A			B			C		
	القيمة	القيمة	P.valu	القيمة	القيمة	P.valu	القيمة	القيمة	P.va
GDP	-1.75	-3.06	0.38	-1.02	-3.73	0.91	1.74	-1.96	0.97
Dep	-1.34	-3.09	0.57	-1.19	-3.79	0.87	-0.61	-1.96	0.43
Cr	-3.08	-3.06	0.04	—	—	—	—	—	—
FD	-0.03	-3.06	0.94	-5.85	-3.82	0.02	—	—	—
First difference									
المتغيرات	A			B			C		
GDP	-2.37	-3.08	0.16	-2.62	-3.75	0.27	-2.14	-1.96	0.03
Dep	-4.17	-3.09	0.007	—	—	—	—	—	—

a: تعني قاطع.

b: تعني قاطع واتجاه.

C: تعني بدون قاطع.

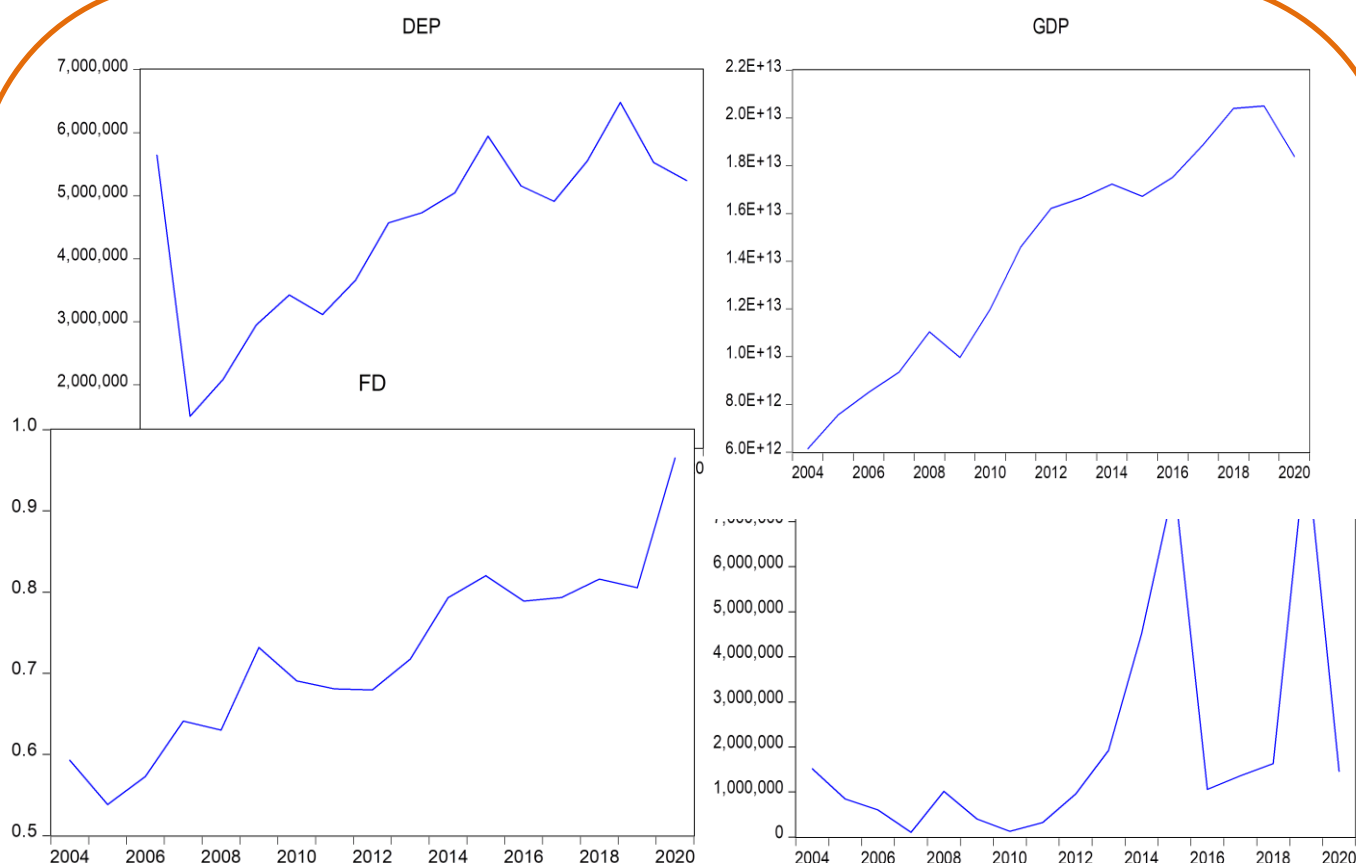
المصدر: تم احتساب الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10.

ب- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي:

اتضح من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية انها غير مستقرة ومتأرجحة بين الارتفاع والانخفاض.

شكل بياني رقم (١)

التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج المقدّر للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

ج- الرموز المستخدمة في التحليل القياسي:

قبل اجراء التقدير **ARDL** لابد لنا من اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي ومعرفة فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدّر وكما يلي :-

جدول (٢)

الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغير
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
Dep	اجمالي الودائع
Cr	اجمالي الائتمان
FD	العمق المالي

المصدر: من عمل الباحثة

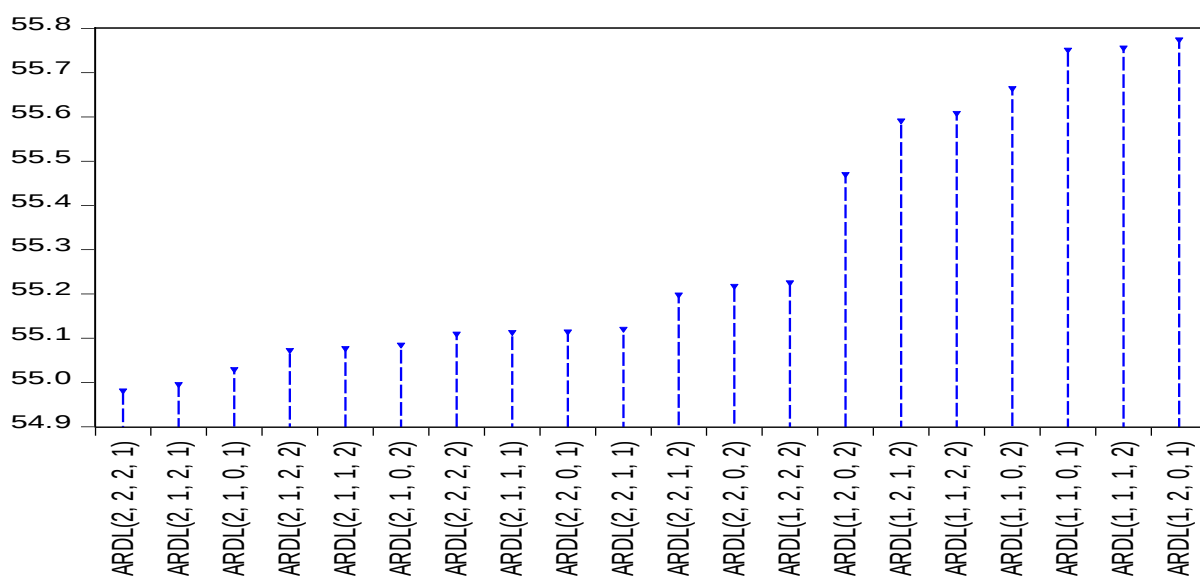
د- فترة الابطاء المثلى optimal Lag

اشار تقدير **ARDL** (Auto Regressive of distribution Lag) ان فترة الابطاء المثلى للنموذج هي (٢,٢,٢,١) وهي موزعة (٢) للمتغير المعتمد و(٢) للمتغير المستقل الاول و(٢) للمتغير المستقل الثاني وواحد للمتغير المستقل الثالث

شكل بياني رقم (٢)

فترة الابطاء الامثل

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

تقدير ARDL للنموذج المقدر :-

اتضح من تقدير ARDL ان معلمتا اجمالي الودائع Dep والائتمان المصرفي Cr كانتا موجبتان في تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري GDP وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، في حين كان معلمة العمق المالي FD خلاف ذلك وان المتغيرات المستقلة Dep, Cr, FD تأثر في المتغير التابع GDP بنسبة مرتفعة ٩٩% والباقي ١% يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل النموذج، والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار فيشر F-test كون قيمة F-test p-value اقل من المستوى المعنوي ٥% بكثير، ولا يعاني النموذج من مشاكل الاختبارات القبلية مثل الارتباط الذاتي حسب اختبار L-M كون ان جميع قيم P-value في الاختبار المذكور اكبر من مستوى المعنوية ٥% ولا من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي حسب اختبار (Brush- Began) وذلك كون ان قيمة p-value لمربع كاي اكبر من مستوى المعنوية ٥% لذا نقبل فرضية العدم (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1):

$$H0: \sigma^2 u_1 = \sigma^2 u_2 = \sigma^2 u_3 = \dots \dots \dots \sigma^2 u_n$$

$$H1: \sigma^2 u_1 \neq \sigma^2 u_2 \neq \sigma^2 u_3 \neq \dots \dots \dots \sigma^2 u_n$$

Or H0: is not True



جدول (٣)

تقدير **ARDL** للنموذج المقتر

ARDL

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 12/20/22 Time: 20:52

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): DEP CR
FD

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 54

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	1.30097			
GDP(-1)	1.013227	1.983564	0.51097	0.61006
	0.31950			
GDP(-2)	0.114782	2.278361	0.050496	0.950496
	1213582			
DEP	0.151074	8.803298	0.017013	0.982985
	1446897			
DEP(-1)	0.314697	4.459774	0.070100	0.929100
	61934.5			
DEP(-2)	2.77640	0.967977	0.404697	0.69704
	34600.2			
CR	0.41063	2.108426	0.4469	0.65469
	37663.6			
CR(-1)	7.44171	1.140852	0.4419	0.652676
	39821.3			
CR(-2)	3.35571	1.101194	0.3256	0.7486
FD	1.62E+11	1.86E+12	8.706389	0.0010



	3		
	2.09E+1		
FD(-1)	32.64E+12	7.923785	0.0014
	-		
	1.33E+1		-
C	21.52E+12	0.880738	0.4282

	0.99932	Mean dependent	1.52E+
R-squared	9	var	13
Adjusted R-	0.99765	S.D. dependent	4.04E+
squared	2	var	12
S.E. of	1.96E+1	Akaike info	54.980
regression	1	criterion	65
Sum squared	1.53E+2	Schwarz	55.499
resid	3	criterion	89
	-		
	401.354	Hannan-Quinn	54.975
Log likelihood	9	criter.	12
	595.950	Durbin-Watson	2.6075
F-statistic	3	stat	70
	0.00000		
Prob(F-statistic)	7		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج **Evievs10**



جدول (٤)

اختبار LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.37669	Prob. F(3,1)	0.3347
Obs*R-squared	13.9384	Prob. Chi-	0.0030

Test Equation:
Dependent Variable: RFSID
Method: ARDL
Date: 12/20/22 Time: 20:56
Sample: 2006 2020
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.96486	0.396227	2.435144	0.2481
GDP(-2)	-0.276943		-0.2538	
DFP	-206499.1		-0.3862	
DFP(-1)	-751529.8		-0.3112	
DFP(-2)	-67491.24		-0.3444	
CR	-54130.25		-0.2756	
CR(-1)	140590.48817	412.879918	0.2128	
CR(-2)	-92598.25		-0.2057	
FD	-2.72E+12		-0.2887	
FD(-1)	2.11E+19	7.8E+12	2.154142	0.2767
C	-4.96E+12		-0.3654	
RFSID(-1)	-1.261551		-0.2572	
RFSID(-2)	4.515482	4.373151	1.852645	0.3151
RFSID(-3)	8.744192	7.515663	1.177896	0.1941

R-squared	0.92922	Mean dependent	0.0009
Adjusted R-	0.00920	SD dependent	1.05E+
S.E. of	1.04E+1	Akaike info	52.732
Sum squared	1.08E+2	Schwarz	53.393
Log likelihood	-	Hannan-Quinn	52.725
F-statistic	1.01000	Durbin-Watson	2.9101
Prob(F-statistic)	0.66211		

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10



جدول (٥)

لعدم ثبات التجانس **Brush- Began** اختبار

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

	0.80102	
F-statistic	5	Prob. F(10,4) 0.6483
	10.0042	Prob. Chi-
Obs*R-squared	7	Square(10) 0.4401
Scaled	0.79127	Prob. Chi-
explained SS	5	Square(10) 0.9999

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/20/22 Time: 20:57

Sample: 2006 2020

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.18E+2	1.32E+2	30.469228	0.6633
-				
GDP(-1)	2.89E+0	1.15E+1	0.251474	0.8138
GDP(-2)	7.11E+0	9.98E+0	0.071295	0.9466
DEP	4.53E+1	1.31E+1	0.344732	0.7477
DEP(-1)	2.29E+1	2.73E+1	0.838508	0.4489
DEP(-2)	3.56E+1	6.75E+1	0.527135	0.6260
-				
CR	5.37E+1	3.57E+1	1.504127	0.2070
-				
CR(-1)	1.48E+1	3.84E+1	0.384508	0.7202
CR(-2)	-	3.09E+1	-	0.4453



	2.61E+1	50.845722		
	5			
	-			
	5.26E+2	1.62E+2	-	
FD	2	30.324979	0.7615	
	-			
	1.35E+2	2.30E+2	-	
FD(-1)	3	30.588616	0.5878	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج **Evievs10**.

١- اختبار التكامل المشترك (Co- integration) Bound- test

اشار اختبار الحدود (Bound-test) بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ذلك كون قيمة **F-test** إحصاءه فيشر والبالغة (١٦.١٦) اكبر من الحد الاعلى (١) والبالغة قيمته (٣.٢) وعليه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على المدى الطويل (Long-run).



جدول (٦) اختبار التكامل المشترك (Bound- test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: ΔGDP
Selected Model: ΔRDI (2 2 2 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/20/22 Time: 20:54
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔGDP	-1.52E+12	0.000000	0.00000	0.0000
$\Delta GDP(-1)^*$	-0.000447	-	-	0.8612
$\Delta GDP(-1)$	-363316.6	-	-	0.1620
$\Delta GDP(-1)$	32442.570282	0.100100	0.7024	0.0000
$\Delta GDP(-1)$	1.71E+12	0.000000	0.00000	0.0000
$\Delta GDP(-1)$	0.31050	0.111782	2.783615	0.0106
$\Delta GDP(-1)$	1213582	151071.8	0.32085	0.0012
$\Delta GDP(-1)$	61024.577610	0.0707704	0.1607	0.1160
$\Delta GDP(-1)$	34600.241062	0.0812608	0.1160	0.3256
$\Delta GDP(-1)$	30824.335571	10.1110486	0.3256	0.0000
$\Delta GDP(-1)$	-1.86E+12	0.000000	0.00000	0.0000

* p-value incompatible with t-Rounds distribution

Level Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔGDP	-1.02E+08	-	-	0.8820
ΔGDP	1750056	1030000	0.168124	0.8714
ΔGDP	2.51E+11	24E+15	0.180231	0.8504
ΔGDP	-3.77E+14	-	-	0.8578

$$EC = \Delta GDP - (-15026723.6214 * \Delta GDP + 7800 * \Delta GDP - 71000270125763.0170)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No level

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.1642	100%	2.37	2.2
K	2	50%	2.70	2.67
		250%	3.15	1.02
		10%	3.65	1.66
Actual Sample	15		Finite	
		100%	2.676	2.586
		50%	3.272	1.306
		10%	4.614	5.066

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

٣-نموذج تصحيح الخطأ ECM: (التحليل قصير الاجل)(short- run)

اشار الاختبار قصير الاجل ونموذج (ECM) ان اجمالي الودائع تمارس تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير ومعنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة P-value (٠.٠٠٠٠١) اقل من مستوى المعنوية ٥% في حين ان إجمالي الائتمان Cr يمارس تأثيراً في الناتج المذكور في الاجل القصير عند مستوى معنوية ١٠% وهي مستويات مقبولة حسب تحليل (pesran)، اذ بلغت قيمة P-value (٨%)، وتوجد علاقة توازنه طويلة الامد في النموذج المقدر وذلك لان قيمة معلمة التكلفة او التعديل speed adjustment coefficient سالبة ومعنوية احصائياً بلغت (-٠.٠٠١) وان قيمة p-value لها اقل من مستوى المعنوي ٥% (٠.٠٠٠٠٢).

جدول (٧) التحليل قصير الاجل ونموذج (ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/20/22 Time: 20:55
Sample: 2004 2020
Included observations: 15

ECM Regression			
Case 2: Restricted Constant and No Trend			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.
	0.31950		
D(GDP(-1))	90.038365	8.328243	0.0011
	1213582		
D(DEP)	.7246169	16.74791	0.0001
	61934.5		
D(DEP(-1))	231930.17	1.939687	0.1244
	34600.2		
D(CR)	015164.69	2.281629	0.0846
	39821.3		
D(CR(-1))	319502.02	2.041908	0.1107
	-		
	1.62E+1		
D(FD)	38.24E+11	0.000000	0.0000
	-		
CointEq(-1)*	0.018530	0.001458	12.71390 0.0002

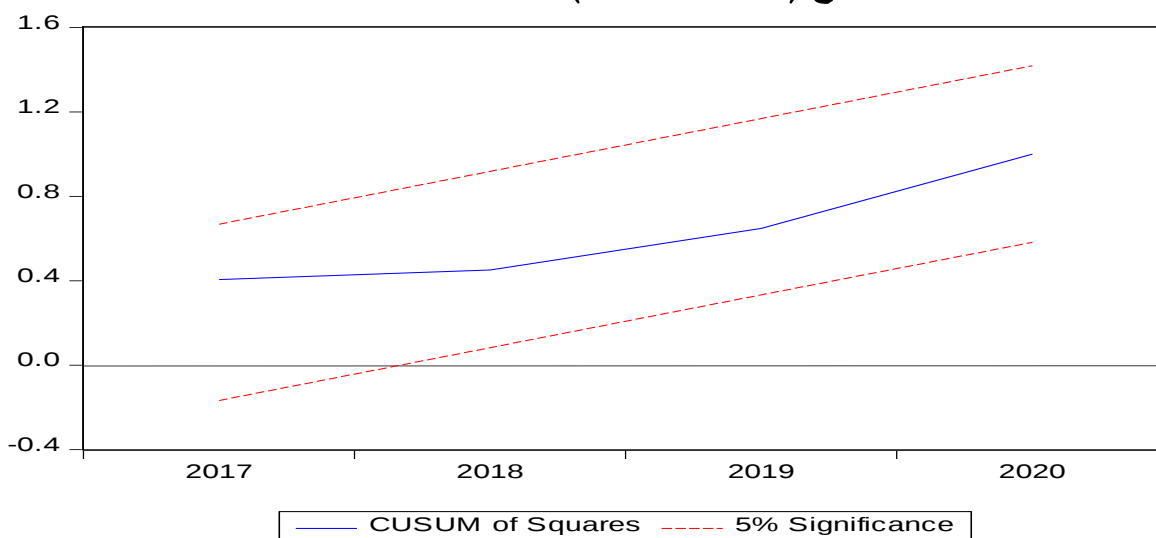
المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

٤- اختبار الاستقرار Stability- test

أشار اختبار (cusum- test) باستقراره المعلمات الهيكلية للنموذج المقدر ذلك كون ان مجموع تراكم البواقي (errors) يقع ضمن القيم الحرجة مما يدل على استقراره المعلمات للنموذج المقدر والمجموع التراكمي لمربع البواقي يقع ضمن القيم الحرجة مما يدل على استقراره المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ايضاً.

شكل بياني رقم (٣)

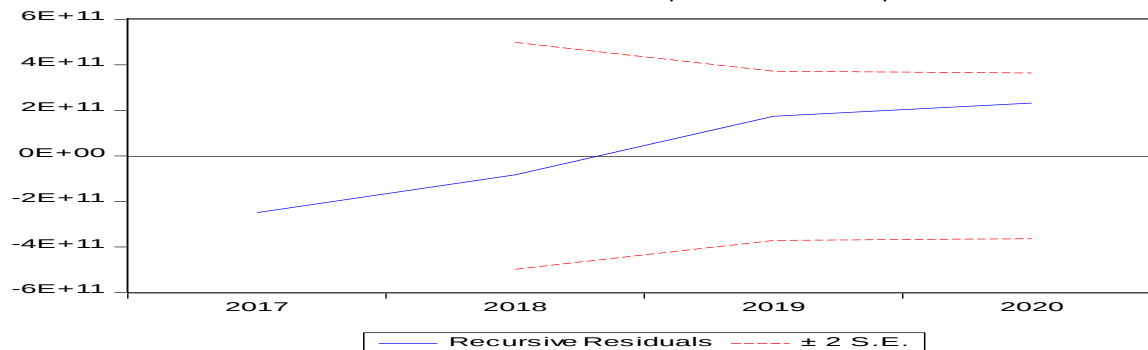
أ- اختبار الاستقرار للنموذج (cusum- test) للمتغيرات



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

شكل بياني رقم (٤)

ب- اختبار الاستقرار (cusum- test) للمعلمات



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10



٥- اختبار رامسي (الشكل الدالي للنموذج) **Ramsy- test**:

اشار اختبار رامسي بان التوصيف صحيح والشكل الدالي للنموذج مناسب ايضاً وصحيح ذلك كون قيمة الاحتمالية لاختباري (t) و (F) اكبر من مستوى المعنوية ٥% أي (٢٩%)، لذا فان الشكل الدالي للنموذج صحيح ومناسب.

جدول (٨) اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي **Ramsy- test**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) DEP DEP(-1)
DEP(-2) CR CR(-1)
CR(-2) FD FD(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probabili ty
t-statistic	1.2752 32	3	0.2920
F-statistic	1.6262 18	(1, 3)	0.2920

F-test summary:			
	Sum of Sq.	Mean Df	Squares
Test SSR	5.38E+ 22	1	5.38E+ 2
Restricted SSR	1.53E+ 23	4	3.82E+ 2
Unrestricted SSR	9.92E+ 22	3	3.31E+ 2

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 12/20/22 Time: 21:01
Sample: 2006 2020
Included observations: 15
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C



Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
	1.66028	0.30744	5.40036	
GDP(-1)	8	0	9	0.0124
	-		-	
	0.40755	0.12711	3.20617	
GDP(-2)	3	5	2	0.0491
	140923	208021.	6.77446	
DEP	2.	3	1	0.0066
	-		-	
	198434	513077.	3.86753	
DEP(-1)	2.	2	2	0.0306
	-		-	
	80570.9	73659.4	1.09383	
DEP(-2)	2	1	1	0.3540
	65429.9	45193.0	1.44778	
CR	3	1	9	0.2435
	33136.7	41226.0	0.80378	
CR(-1)	6	4	2	0.4803
	-		-	
	52435.5	34523.5	1.51883	
CR(-2)	6	3	5	0.2261
	-		-	
	1.96E+	3.17E+1	6.18834	
FD	13	2	1	0.0085
	2.63E+	4.89E+1	5.38762	
FD(-1)	13	2	0	0.0125
	-		-	
	3.48E+	2.19E+1	1.58569	
C	12	2	8	0.2110
	-		-	
	-7.04E-		1.27523	
FITTED^2	155.52E-15		2	0.2920

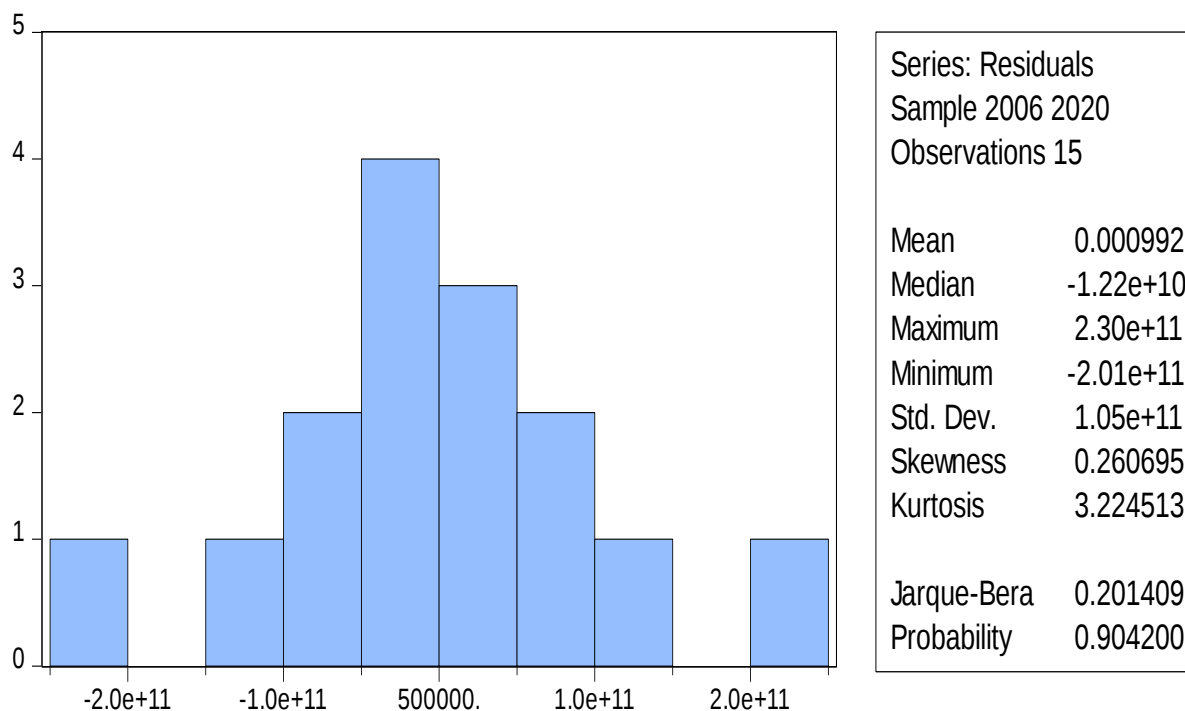
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج **Evievs10**

٦- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية (المدرج التكراري)

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram - المدرج التكراري) أوتشخيص الاخطاء العشوائية بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً ذلك كون قيمة Jargue-Bera تبلغ (٠.٢٠) وان قيمة p-value لها اكبر من مستوى المعنوية ٥% بكثير أي بلغت (٠.٩٠).

شكل بياني رقم (٥) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Evievs10

الاستنتاجات :-

- ١- ان الاصلاح في النظام المصرفي، يعد انطلاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي متطور ومستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة، والتي تساهم في خلق فرص العمل، وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد.
 - ٢- اتضح من تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع المصرفية والائتمان المصرفي، ان الودائع والائتمان المصرفي يمارسان تأثيراً موجباً في الناتج المذكور في الجزائر، بينما العمق المالي كان على النقيض من ذلك.
 - ٣- اشار التحليل قصير الاجل والاستجابة قصيرة الاجل بان اجمالي الودائع المصرفية يمارس تأثيراً في الناتج المذكور في الجزائر عند مستوى معنوية ٥%، بينما اجمالي الائتمان ذو تأثير ايضاً في الاجل القصير في الناتج ولكن بمستوى معنوية ١٠%.
 - ٤- ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع واجمالي الائتمان علاقة تكاملية على المدى البعيد تم الاستدلال عليها من اختبار الحدود Bound test ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)
 - ٥- ان العلاقة المقدرة مستقرة من ناحية المعلمات الهيكلية للنموذج وايضاً من حيث المتغيرات الداخلة في النموذج حسب اختبار (Cusum)، والاختفاء موزعة طبيعياً حسب اختبار المدرج التكراري.
- التوصيات:-**
- ١- بناء سياسات الاصلاح المصرفي على اساس قنوات تأثير نتائج الاصلاح المصرفي في متغيرات الاستقرار الكلي، وبما يجعل الهدف التنموي من عملية الاصلاح المصرفي متكامل مع الهدف الهيكلي المتمثل بالاستقرار الكلي.
 - ٢- تصاغ سياسات الاصلاح المصرفي في البلدان الريفية وفق ثابت العلاقة بين متغيرات الاستقرار الكلي والطلب المشتق من الانفاق العام، وبما يخلق توازن بين قنوات الطلب التي يخلقها الاصلاح المصرفي عبر الائتمان وقنوات الطلب التي يخلقها الانفاق العام عبر الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي.
 - ٣- اعادة صياغة وبناء سياسات وبرامج الاصلاح المصرفي وبما يتلائم مع طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وحاجته الى اصلاحات مصرفية تهدف الى جعل دورة الدخل والانفاق تمر

عبر قنوات الجهاز المصرفي، ليتمكن النظام المالي من أداء دوره في الوساطة الفعالة بين وحدات الفائض ووحدات العجز وفق مؤثرات اقتصاد السوق.

٤- ضرورة الموائمة ما بين سياسات الاصلاح المصرفي والسياسات المالية وبما يجعل الاستقرار الكلي ميزان مشترك لهذه الموائمة من خلال فك التعارض بين تأثير الانفاق النقدي الحكومي والعرض النقدي للقطاع المصرفي على متغيرات الاستقرار الكلي وذلك من خلال استهداف الانفاق الاستثماري الحكومي لتطوير الطاقة الاستيعابية للاستثمار الخاص من خلال تطوير بيئة الاستثمار، يقابله اصلاح مصرفي يستهدف تطوير فعالية النظام المصرفي في الاستجابة للطلب على الاستثمار المنتج.

٥- ادخال التقنيات المصرفية الحديثة في النظام المصرفي، والعمل على توفير البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير واصلاح القطاع المصرفي، اضافة الى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الكفاية والمخاطر من اجل انخراط النظام المصرفي في العمولة المصرفية بفاعلية.

المصادر العربية

اولاً: الكتب

١. الجنابي، هيل عجمي جميل، أرسلان، ورمزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣.
٢. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٠.
٣. القطابري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية قياسية، ط١، دار غيداء للنشر، عمان، ٢٠١١.
٤. بكر، نجلاء محمد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط١، اكااديمية طيبة للنشر، ٢٠٠٠.
٥. ساملسون، بول، نورد هاوس وويليام، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
٦. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢.
٧. مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثانياً: المجلات والدوريات

١. جميل، سرمد كوكب، النظام المالي العراقي واعادة الاعمار، الجندول، العدد ٢٠، نيسان، ٢٠٠٥.
٢. خلف، عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٦٤، ٢٠١١.



٣. صادق، علي توفيق، وآخرون، السياسية النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، العدد السابع من ٢٨ إلى ٣١ آذار، أبو ظبي، ١٩٩٨.

المصادر الاجنبية

- (1) Vouthy Khou& Oudom Cheng: Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Employment Policy Department employment Working Paper No. 1
- (2) Elena NAUMOVSKA& Kiril JOVANOVSKI, THE INFLUENCE OF THE BANING SECTOR FUNCTION ON ECONOMIC ACTIVITY IN MACEDONIA, Scientific Annals of the "Alexandru Ioan Cuza" University of Iasi Economic Sciences 62(2), 2015.
- (3) Hshin- Yu Liang, Alan Reichert, THE RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT, Banks And Bank Systems/ Volume1, Issue 2, 2006
- (٤) Developing country (the case of Kosovo), Ribaj and Mexhuani Journal of Innovation and Entrepreneurship (2021) 10: 1, <https://doi.org/10.1186/s13731-020-00140-6>.
- (5) Mohammed T. Abusharbeh: The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB), Arab American University, 2017 Vol: 6 Issue:
- (6) Graciela L. Kaminsky and Carmen M. Reinhart, The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance- of – Payment Problems, t: <https://www.researchgate.net/Publication/245580354>, Number544.1996.
- (7) SY HO&NM Odhiambo, Banking Sector Development and Economic Growth in Hong Kong: An Empirical Investigation, South Africa, International Business& Economics Research Journal- May 2013 Volume 12, Number 5.